

تاريخ الإرسال (2021-6-17)، تاريخ قبول النشر (2021-8-15)

* 1 د. عناد غالب الغنائيم

اسم الباحث:

كلية الشريعة / جامعة جرش الأهلية / الأردن

1 اسم الجامعة والبلد:

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

Enad.alenad@yahoo.com

<https://doi.org/10.33976/IUGJIS.30.3/2022/29>

أسلوب الإمام البخاري في إشارته إلى الأحاديث المعللة في صحيحه "حديث المسح على العمامة أنموذجاً"

الملخص:

تناول هذا البحث دراسة حديث المسح على العمامة الذي أخرجه البخاري في باب المسح على الخفين، من طريق الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جعفر بن عمرو بن أمية، عن أبيه، والذي اعتقد كثير من المتقدمين والمعاصرين، صحة هذا الحديث، وذلك لعدم تنبهم لطريقة الإمام البخاري من إيراده لبعض الأحاديث لبيان علته أو شذوذها، وهذا ما بينته وأثبتته من خلال دراستي لهذا الحديث، وقد قمت بتقسيم هذا البحث إلى مقدمة، وأربعة مطالب، وخاتمة. أما المطلب الأول: فعرضت فيه رواية المسح على العمامة عند البخاري، وذكر القائلين بصحتها لاعتمادهم على صحة ظاهر إسنادها.

وخصت المطلب الثاني: لمناقشة القائلين بصحة رواية الأوزاعي.

أما المطلب الثالث: فأفردت فيه الحديث عن متابعة معمر بن راشد، وبيان وجه علته.

والمطلب الرابع: ذكرت فيه آراء العلماء المثبتين خطأ الأوزاعي في رواية حديث المسح على العمامة.

كلمات مفتاحية: حديث العمامة، صحيح البخاري، المسح، علم النقد، علة.

Method of al-Bukhari in his reference to the hadiths Al-Maaloula in sahihah "Hadith survey on the turban as a model "

Abstract:

This research dealt with the study of the recent survey on the turban, which was directed by Bukhari in the section survey on the khofin, by the way of the ouzaei, about Yahya ibn Abi Kathir, about Abu Salma, about Jafar ibn Amr ibn Umayyah, about his father, which many applicants and contemporaries believed, the validity of this talk because of their omission and haste to realize and know the method of Bukhari from his introduction to some of the hadiths

As for the first issue: the story of the survey was presented on the turban at Bukhari, and said the validity of their dependence on the health of the apparent support.

The second issue was devoted to responding to the inferences of those who said the validity of Al-awzaei's novel.

As for the third issue: I singled out the conversation about the follow-up of Muammar bin Rashid, and the statement of the face of her illness.

Keywords: Hadith turban, Sahih Bukhari, survey, Monetaryscience, eilla'.

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد ... فإنه من المعلوم بالضرورة ما لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منزلة عالية انطلاقةً من كونه المصدر الثاني من مصادر الشريعة الغراء، فهو محفوظ بحفظ الله له، حيث سخر له علماء يدافعون عنه، وينفون عنه انتحال المبطلين، وزين الملحدين، ومن هؤلاء العلماء الذين اصطفاهم الحق لذلك الإمام محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله، حيث رُزق حظاً وافراً من الحفظ، والفهم، والذبح عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

ولا يخفى ما لصحيح البخاري من مكانة علمية، ومنزلة عالية متقدمة في قلوب وعقول المسلمين، لما اشتمل عليه من الأحاديث التي تُعدُّ بأعلى مراتب الصحة، ولما عُرف عن هذا الإمام من تشدّد في اختياره لعملية إخراج هذه الأحاديث واشترطه لأعلى معايير الصحة لها، فقد تلقته الأمة بالقبول، هذا وقد أخرج في الصحيح أحاديث على سبيل بيان علتها دون التصريح بذلك، وهو مما يخالف منهجه المتعارف عليه، ومن هذه الأحاديث ما يتعلق ببعض الزيادات الشاذة، إلا أنه على النقيض من ذلك فقد وجد طرف آخر دافع عن هذه الزيادات دفاعاً مستميتاً، بحجة أنها زيادة ثقة، وهذا بدوره أدى إلى عدم إدراك منهج البخاري من إيراده بعض الأحاديث التي أراد منها بيان علتها، والمدقّق في هذا الكتاب الجليل يمكنه الوقوف على بعض جوانب منهج الإمام البخاري في كتابه هذا، ومن ذلك أنه كان شأن أئمة الحديث والنقاد المعترين كالإمام البخاري من عدم اعتمادهم في مسألة تصحيح الحديث على ظاهر إسناده فقط، وإنما يُضاف إلى ذلك اعتبارات أخرى، مثل النظر فيما يمكن أن يطرأ في متن الحديث من أخطاء وأوهام أو زيادات من بعض الرواة، يتبيّن من خلالها إدراك علة الحديث، وهذا يُحتاج فيه إلى سعة الاطلاع والحفظ، والإحاطة ما أمكن بكافة طرق وروايات الحديث الواحد، مع دقّة الفهم، وذلك مما يمكن أن يتعلّق ببعض تلك الزيادات من أحكام ومسائل فقهية. فإن من منهج الإمام البخاري عدم قبول الزيادة مطلقاً وإن كانت من ثقة، ولا ردّها مطلقاً، وإنما كان منهجه يقوم على أن قبول تلك الزيادة وعدمه يدور مع القرائن والمرجحات⁽¹⁾، على ما سيأتي بيانه في ثنايا هذا البحث، من خلال دراسة حديث المسح على العمامة، الذي رواه في صحيحه، وهو حديث ذو أهمية كبيرة، كونه ممّا تُبنى عليه أحكام شرعية. والله ولي التوفيق.

مشكلة الدراسة: تطرح الدراسة الأسئلة الافتراضية التالية:

س1 ما حقيقة الخلاف الواقع في حديث المسح على العمامة عند البخاري؟

س2 ما الأثر المترتب على تصحيح أو تضعيف حديث المسح على العمامة ؟

س3 هل رواية الأوزاعي لحديث المسح على العمامة معلولة، وما وجه تلك العلل؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية.

1. يُعد صحيح البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، وهذا من شأنه أن يؤخذ بعين الاعتبار من حيث الدراسة والنظر

فيه.

2. تسليط الضوء على منهج العلماء في نقد الروايات وتعليلها ودراستها دراسة تحليلية نقدية.

(1) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، (ج1/82).

أهداف الدراسة:

1. بيان جهود العلماء في الدفاع عن السنة الشريفة، والإمام البخاري أحد أبرز هؤلاء العلماء.
2. الوقوف على كلام العلماء في نقد الأحاديث، ودراسة ذلك دراسة علمية تحليلية، حديث المسح على العمامة أنموذجاً .
3. بيان منهج الإمام البخاري من إيراده بعض الأحاديث التي انتقدها العلماء ومنها حديث المسح على العمامة وموقفه من ذلك.

منهجية دراسة الموضوع:

1. المنهج التحليلي: وذلك من خلال تحليل جزئيات الموضوع الدقيقة جداً.
2. المنهج الاستقرائي: الذي يقوم على تتبع المسائل ذات الصلة بالموضوع.
3. المنهج المقارن: القائم على الموازنة بين آراء العلماء المختلفة ودراستها دراسة موضوعية.
4. تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية، وبيان حكمها عند الحاجة.

الدراسات السابقة:

1. بحث بعنوان، "حديث الأوزاعي في المسح على العمامة عند البخاري دراسة نقدية" .
وهو للباحثين الدكتور خالد الشerman و الدكتور محمد الحوري، وقد نُشر هذا البحث في مجلة المنارة، جامعة آل البيت،
مجلد (23)، في العدد (1/أ)، 2016م .
قام الباحثان بدراسة الحديث من زاوية مختلفة، فذهبا إلى تصحيح الحديث مستنديين في ذلك على ما ذكرا أنها أدلة تؤدي
إلى تصحيح هذا الحديث.
وقد جاءت هذه الدراسة على خلاف هذا الرأي مشفوعة بما نصَّ عليه البخاري أولاً، وبأقوال أئمة الجرح والتعديل، ومجموعة
من أقوال أهل العلم الواردة في بيان خلاف ما ذهبوا إليه، على ما هو مفصّل في هذا البحث.
الخطة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة، وأربعة مطالب، وخاتمة، وذلك على النحو التالي:
المقدمة: وقد اشتملت على مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، والمنهجية التي اتبعها الباحث، والدراسات السابقة، وخطة
البحث.

المطلب الأول: ذكر رواية المسح على العمامة، وأقوال الذاهبين إلى القول بصحتها.

المطلب الثاني: مناقشة القائلين بصحة رواية الأوزاعي.

المطلب الثالث: ذكر وتوضيح متابعة معمر بن راشد وبيان وجوه علّتها.

المطلب الرابع: ذكر آراء العلماء المثبتين خطأ الأوزاعي في رواية حديث المسح على العمامة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

المطلب الأول: ذكر رواية المسح على العمامة، وأقوال الذاهين إلى القول بصحتها.

أخرج البخاري حديث المسح على العمامة في صحيحه من طريق الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، فقال: "حدثنا عبدان، قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسُحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَيْهِ».

وقال البخاري بإثره: "وَتَابَعَهُ مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَمْرٍو قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" (1). ذهب بعض الباحثين والدارسين قديماً وحديثاً إلى القول بصحة هذا الحديث اعتماداً على صحة ظاهر إسناده أولاً، ومن ثم اعتبارهم أن كل ما أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح" إنما هو قد احتج به، غافلين عما كان يئص عليه بإثر بعض الأحاديث التي كان يُخرجها على سبيل بيان ضعفها، أو بيان الاختلاف الوارد على أحد رواة إسناده، أو شدوذها، كما هو حاله في هذا الحديث، على ما سيأتي بيانه وتفصيله إن شاء الله تعالى.

وممن ذهب إلى تصحيح هذا الحديث - الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى - في كتابه فتح الباري (2)، وتابعه على ذلك بعض المحدثين المعاصرين كالشيخ الألباني في تحقيقه لسنن ابن ماجه (3)، والشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند الإمام أحمد (4)، فلم يشيرا إلى شدوذ هذه الزيادة التي تفرد بها الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير دون ساير أصحابه الثقات، مستدلين ببعض الأدلة التي لا ترقى بمجموعها إلى درجة قبولها والتسليم بها، ومن ذلك قولهم:

(أ) إن جميع الروايات من طريق الأوزاعي قد ذكرت المسح على العمامة، وهذا يعني ثبوتها أو صحتها من طريقه.

(ب) اعتمادهم على ذكر الحافظ ابن عبد البر فيما ذكر في كتابه "الأجوبة المستوعبة"، من أن الأوزاعي كان يذكر أحياناً

الحديث بالعمامة، وأحياناً أخرى بدونها.

(ج) استدلالهم بما نص عليه الإمام البخاري بإثر هذا الحديث، من أن معمر بن راشد الصنعاني قد تابع الأوزاعي في

روايته عن يحيى - وهو يحيى بن أبي كثير - بقوله: "وَتَابَعَهُ مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَمْرٍو، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

وغير ذلك من الاستدلالات التي أمكن الردُّ عليها في موضعه.

المطلب الثاني: مناقشة القائلين بصحة رواية الأوزاعي:

أولاً: القول بأن جميع الروايات عن الأوزاعي (5) قد ذكرت المسح على العمامة.

(1) البخاري، صحيح البخاري، الطهارة، المسح على الخفين، ج1، ص52، رقم الحديث 205 (وعبدان هو: عبد الله بن عثمان المروزي).

(2) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج1، ص308.

(3) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء بالمسح على العمامة، ج1، ص186، حديث 562.

(4) ابن حنبل، مسند أحمد، ج28، ص484، حديث 17245.

(5) الأوزاعي، عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَمْرٍو بنُ يَحْمَدَ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَعَالِمُ أَهْلِ الشَّامِ، أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ، كَانَ يَسْكُنُ بِمَحَلَّةِ الْأَوْزَاعِ، وَهِيَ الْعُقَيْبَةُ الصَّغِيرَةُ، ظَاهِرُ بَابِ الْفَرَادِيسِ بِدِمَشْقَ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى بَيْرُوتَ مُرَابِطاً بِهَا إِلَى أَنْ مَاتَ...، كَثُرَ الْعِلْمُ وَالْحَدِيثُ وَالْفِقْهُ، حُجَّةً، تُؤْفَى: سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً. (ينظر، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج7، ص107).

ويُجاب عن ذلك: بأن علّة هذا الحديث عند الأئمة، إنّما هي متجهة نحو رواية الأوزاعي نفسه عن يحيى بن أبي كثير خاصة لا عمّن رواها عنه، فلا اعتبار بعد ذلك لكثرة الرواة أو قلّتهم عن الأوزاعي، وهذا مما لا خلاف فيه عند عامّة محدّثين. وتوضيح ذلك هو القول: بأن الأوزاعي هو مَنْ يُعلّ به هذا الحديث، لأنه تفرد بذكر المسح على العمامة دون سائر أصحاب يحيى بن أبي كثير الثقات، وتفرد الأوزاعي ليس بحد ذاته يخط من رتبته، فهو إمام حافظ ثقة معروف، لكن هذا الثقة حينما يتفرد بزيادة عن بعض الرواة الحفاظ الذين لم يذكروها، فهذا يعني أنه وهم بذكر تلك الزيادة، فضلاً عن أنه قد تفرّر عند الأئمة أن الأوزاعي يضطرب في حديثه عن يحيى بن أبي كثير خاصة، فكيف وقد خالفه جماعة من الثقات!.

ثانياً: أن هذا الحديث قد رواه عن يحيى بن أبي كثير جماعة من أصحابه الثقات، قد ذكروهم البخاري نفسه في الحديث السالف قبل رواية الأوزاعي، وهو قوله: "حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ (1)، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ، أَنَّ أَبَاهُ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسُحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ».

ثم قال البخاري بإثره: "وَتَابَعَهُ حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ، وَأَبَانُ، عَنْ يَحْيَى" (2).

قلت: وتابعه أيضاً علي بن المبارك، وروايته أخرجه أحمد في مسنده، قال: "حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ يَعْنِي ابْنَ مُبَارَكٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ "رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسُحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ" (3).

وأما رواية حرب بن شداد التي أشار إليها البخاري، فقد أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده، كما في رواية يونس بن حبيب، عنه، قال: "حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسُحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ" (4).

وأما رواية أبان وهو - ابن يزيد العطار - فأخرجها أحمد في مسنده (5).

جميعهم: وهم علي بن المبارك، وحرب بن شداد، وأبان بن يزيد، قالوا: عن يحيى بن أبي كثير بالإسناد المذكور، لم يذكروا في رواياتهم عن يحيى بن أبي كثير المسح على العمامة التي تفرد بذكرها الأوزاعي عنه؛ وهذا التفرد قد أعله أهل العلم بأنه لم يأت به سواه.

ثالثاً: أن الأئمة قد تكلم بعضهم في حال الأوزاعي في روايته عن يحيى بن أبي كثير خاصة، فقد روى يعقوب بن شيبه بإسناده عن أحمد بن حنبل أنه قال: "حديث الأوزاعي عن يحيى مضطرب" (6).

وذكر ابن عبد البر في كتابه "جامع بيان العلم وفضله" عن ابن معين أنه قال: "حديث الأوزاعي عن الزهري و يحيى بن أبي كثير ليس بثبت" (7).

(1) هو: الفضل بن دكين.

(2) البخاري، صحيح البخاري، الطهارة، المسح على الخفين، ج1، ص52، رقم الحديث 204.

(3) ابن حنبل، مسند أحمد، مسند الصحابي عمرو بن أمية الضمري، ج28، ص485، حديث 17247.

(4) أبو داود الطيالسي، مسند أبي داود، مسند الصحابي عمرو بن أمية الضمري، ج2، ص583، الحديث رقم 1350.

(5) أحمد، مسند أحمد، ج29، ص156، حديث 17619، مرجع سابق.

(6) يعقوب بن شيبه، مسند عمر بن الخطاب، ج1، ص66.

(7) ابن عبد البر القرطبي، جامع بيان العلم وفضله، ج2، ص1113.

وقال ابن رجب الحنبلي في كتابه "شرح علل الترمذي": "وتكلم الإمام أحمد في حديثه عن يحيى بن أبي كثير، خاصة، وقال: لم يكن يحفظه جيداً فيخطئ فيه"⁽¹⁾.

وقال ابن رجب أيضاً: "قال مهتاً: سألت أحمد عن حديث الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، قال أحمد: كان كتاب الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، قد ضاع منه، فكان يحدث عن يحيى بن أبي كثير حفظاً"⁽²⁾.

قلت: وتحديث الراوي من حفظه قلماً يسلم من الوقوع في الخطأ والوهم؛ وهذا يفسر كلام الإمام أحمد في قوله: "حفظاً". فإذا كانت هذه حال الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، وقد تبين أنها مضطربة، ويخطئ فيها في بعض الأحيان - وهذا لا يعني أننا نُسقط كل ما رواه الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير - وإنما الكلام هنا متجه نحو ما تفرّد به عنه، أو ما خالف فيه الثقات، أو زاد عن يحيى ما لم يقع في رواية الجماعة الثقات.

رابعاً: اتفق الأئمة على أن شيبان - وهو ابن عبد الرحمن النحوي - أثبت وأضبط من روى عن يحيى بن أبي كثير وهذا بخلاف الأوزاعي.

وحسبنا فيه قول الإمام أحمد بن حنبل فيما رواه عنه أبو القاسم البغوي، كما في تاريخ الخطيب البغدادي أنه قال: "شيبان أثبت في حديث يحيى بن أبي كثير من الأوزاعي"⁽³⁾.

وقد نقل ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل عن أبي طالب - أحمد بن حميد، صاحب الإمام أحمد بن حنبل -، أنه سمع أحمد بن حنبل، يقول: "شيبان ثبت في يحيى بن أبي كثير"⁽⁴⁾.

وقال ابن أبي حاتم: "حدثنا الأثرم قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل، يقول: شيبان أحب إلي من الأوزاعي في يحيى بن أبي كثير، وهو صاحب كتاب صحيح، حديثه صالح"⁽⁵⁾.

وقال ابن أبي حاتم أيضاً عن صالح بن أحمد بن حنبل، قال: قال أبي: "شيبان ثبت في كل المشايخ"⁽⁶⁾.

وكذلك يحيى بن معين كما في تاريخ الدارمي: "شيبان ثقة في كل شيء"⁽⁷⁾.

قلت: فهل يمكن - والحالة هذه - قبول رواية الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، وتقديمها على رواية من وصف بأنه ثبت في يحيى بن أبي كثير فخالفه وزاد عليه في حديثه عن يحيى، وقد علم من حال شيبان بن عبد الرحمن النحوي أنه ضابط وحافظ وثبت في روايته عن يحيى بن أبي كثير خاصة، فكيف وقد وافقه ثلاثة آخرون ثقات؟! وهل يتصور أنهم لم يحفظوا فيما روه عن يحيى بن أبي كثير ما زاد الأوزاعي عنه، وقد علم من حاله أيضاً أنه كان يضطرب في حديثه عنه، على ما جاء عن الأئمة؛ فضلاً عن أن شيبان، وهو في أعلى درجات الحفظ والتثبت في مرويات يحيى بن أبي كثير، وقد تابعه ثلاثة آخرون، بحجة أن هذه زيادة ناشئة من ثقة!!

(1) زين الدين الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج2، ص799.

(2) أحمد بن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج2، ص799.

(3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج9، ص274.

(4) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج4، ص356.

(5) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج4، ص356، مرجع سابق.

(6) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج4، ص356، مرجع سابق.

(7) يحيى بن معين، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، ج1، ص52.

المطلب الثالث: ذكر وتوضيح متابعة معمر بن راشد وبيان وجوه علتها.

وأما رواية معمر - وهو ابن راشد الصنعاني - التي أشار إليها البخاري، فأخرجها عبد الرزاق في مصنفه، فقال: "عن معمر، عن يحيى، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عمرو بن أمية الضمري، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه"⁽¹⁾.

ومن طريق عبد الرزاق بالإسناد المذكور أخرجها أحمد في مسنده، قال: "حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عمرو بن أمية الضمري، قال: "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين"⁽²⁾.

كما أخرجها البيهقي في السنن الكبرى، فقال: "أخبرنا أبو طاهر الفقيه، أنا أبو بكر القطان، ثنا أحمد بن يوسف السلمي، ثنا عبد الرزاق، أنبا معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عمرو بن أمية الضمري، قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه" قال: وقد ذكر البخاري هذه الروايات إشارة إليها"⁽³⁾.

هذا ولم يقع في رواية معمر عندهم ذكر المسح على العمامة، ربما وقع هذا في رواية معمر من غير طريق عبد الرزاق عنه، ويدل على ذلك أن الحافظ ابن حجر قد ذكر أن رواية معمر التي ذكر فيها العمامة أخرجها ابن منده، فقال: "ورواية معمر قد أخرجها عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بدون ذكر العمامة لكن أخرجها ابن منده في كتاب الطهارة له"⁽⁴⁾، وهذه الزيادة ليست في كتب ابن منده المطبوعة.

وهذا يعني أن معمر أيضاً قد اختلف عنه في هذا الحديث، فمرة يذكر فيه المسح على العمامة، كما وقع في إشارة البخاري إلى روايته، ومرة لا يذكر المسح على العمامة، كما في رواية عبد الرزاق عنه، إلا أن يكون عبد الرزاق قد اختصر الحديث فلم يذكر العمامة، وهذا مستبعد، لأن عبد الرزاق قد بوب لهذا الحديث وغيره من الأحاديث الواردة في هذا المعنى تحت باب "المسح على الخفين والعمامة"، وهذا يؤكد على أن معمر قد اضطرب فيه أيضاً، هذا فيما لو صح الحديث أصلاً من طريق معمر، فحديثه هذا لا يصح من جهة الإسناد، على ما سألناه إن شاء الله.

فالمدقق في رواية معمر بن راشد يتبين له بأنه أسقط من إسناد هذا الحديث ذكر "جعفر بن عمرو بن أمية" وهو خطأ، فيما نص على ذلك أبو حاتم الرازي في علل الحديث لابنه، فقال بعد أن سأله ابنه عن هذا الحديث بقوله: "وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن كثير المصيصي، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عمرو بن أمية الضمري، قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين والعمامة، فقال أبي: إنما هو: أبو سلمة، عن جعفر بن عمرو بن أمية، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم"⁽⁵⁾.

(1) الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، ج1، ص191.

(2) أحمد بن حنبل، مسند أحمد، حديث 17615، ج29، ص153، مرجع سابق.

(3) البيهقي، السنن الكبرى، ج1، ص407.

(4) ابن حجر، فتح الباري، ج1، ص308.

(5) ابن أبي حاتم الرازي، العلل لابن أبي حاتم، ج2، ص13.

أمّا وقد ظهر بأن هذه المتابعة من جهة معمر لا تصح من جهة إسناده، لأنها منقطعة الإسناد كما تبين من كلام أبي حاتم الرازي، فهل من عادة البخاري أنه لو كان يأخذ بحديث الأوزاعي ويحتج به أن يورد متابعات ضعيفة؟ هذا ما لا يمكن تصوّره في إمام كبير مثله، كما لا يتصوّر في حقّ القول بأنه غاب عنه معرفة أنه اختلف في متن هذا الحديث عن معمر، والاختلاف عنه يُشعر بأنه اضطرب فيه، هذا فيما لو صحّ إسناد حديثه.

وخلاصة القول في متابعة معمر هذه: أنه قد اختلف عنه في هذا الحديث من جهة أنه يذكر المسح على العمامة مرة كما يُفهم من إشارة البخاري، ومرة لا يذكر المسح على العمامة كما تبين في تخريج هذا الحديث من رواية عبد الرزاق عنه، أن إسناد روايته معلولٌ من جهة إسقاط ذكر "جعفر بن عمرو بن أمية الضمري" وهذا يشبه إلى حد كبير ما ذكره ابن عبد البر حينما قال: إن الأوزاعي كان يذكر أحياناً الحديث بالعمامة، وأحياناً أخرى بدونها، وكل هذا يدل على اضطراب الأوزاعي في روايته لهذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير.

وكلُّ هذا يوضح ويُفسّر ما ذهب إليه الأئمة أحمد بن حنبل، وابن معين وغيرهما من القول بأن رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير مضطربة، وبهذا كلّ يسقط الاستدلال الذي استدلت به من ذهب إلى تصحيح رواية الأوزاعي بمتابعة معمر له، وهو استدلال لا تقوم به الحجّة من الوجهين السالف ذكرهما، وأعني بذلك من جهتي المتن والإسناد.

المطلب الرابع: ذكر آراء العلماء المثبتين خطأ الأوزاعي في رواية حديث المسح على العمامة.

أولاً: ممن ذهب إلى تخطئة الأوزاعي في روايته لهذا الحديث وذكره المسح على العمامة، الأصيلي⁽¹⁾ فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر في فتح الباري أنه قال: "ذُكِرَ الْعِمَامَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ حَطِّ الْأَوْزَاعِيِّ، لِأَنَّ شَيْبَانَ وَغَيْرَهُ رَوَوْهُ عَنْ يَحْيَى بُدُونِهَا، فَوَجَبَ تَغْلِيْبُ رَوَايَةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَأَحِدَةِ قَالَ: وَأَمَّا مُتَابَعَةُ مَعْمَرٍ، فَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ الْعِمَامَةِ وَهِيَ أَيْضًا مُرْسَلَةٌ، لِأَنَّ أَبَا سَلَمَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَمْرٍو"⁽²⁾.

وهنا يحقُّ للباحث أن يتساءل قائلاً: إن كان الأصيلي قد أدرك علّة هذا الحديث، أليس من باب أولى أن يُقال بأن ما كان من كلام الأصيلي لا يعدو كونه توضيحاً وبياناً لما أراد البخاري إيصاله بإشارته التي أشار إليها بإثر رواية الأوزاعي، وإلا فإنه يترتب على ذلك القول بأن البخاري لم يكن على علم بحال الأوزاعي في روايته عن يحيى بن أبي كثير، وأنه لم يكن مدركاً لحال ضعف متابعة معمر، وفي هذا من الاجفاف ما فيه بحق هذا الإمام الكبير، وهذا ما لا يقوله أحدٌ من أهل العلم.

وأما قول الحافظ ابن حجر الذي عقّب فيه على كلام الأصيلي: "سَمَاعُ أَبِي سَلَمَةَ مِنْ عَمْرٍو مُمَكِّنٌ، فَإِنَّهُ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ سِتِّينَ، وَأَبُو سَلَمَةَ مَدَنِيٌّ وَلَمْ يُوصَفْ بِتَدْلِيْسٍ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْ خَلْقٍ مَاتُوا قَبْلَ عَمْرٍو وَقَدْ رَوَى بُكَيْرُ بْنُ الْأَشَّحِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهُ

(1) الأصيلي أبو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، الْإِمَامُ، شَيْخُ الْمَالِكِيَّةِ، عَالِمُ الْأَنْدَلُسِ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَصِيلِيِّ، نَشَأَ بِأَصِيلًا مِنْ بِلَادِ الْعُدُورَةِ، وَتَفَقَّهُ بِفَرْطَبَةَ وَقَالَ: قَالَ عِيَاضٌ: "كَانَ مِنْ حِفَاظِ مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَمِنَ الْعَالَمِينَ بِالْحَدِيثِ وَعِلْمِهِ وَرَجَالِهِ" وَقَالَ: وَكَتَبَ بِمَكَّةَ عَنْ أَبِي زَيْدِ الْفَقِيهِ (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ) ، وَلَحِقَ أَبَا بَكْرٍ الْأَجْرِيُّ، وَأَخَذَ بِبَعْدَادَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الشَّافِعِيِّ، وَابْنَ الصَّوَّافِ، وَالْقَاضِي الْأَبْهَرِيَّ، وَلَهُ كِتَابُ (الدَّلَائِلِ) فِي اخْتِلَافِ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ، قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَصِيلِيُّ، وَلَمْ أَرُ مِثْلَهُ، تُوفِّيَ فِي ذِي الْحِجَّةِ، سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ. (الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج16، ص560.

(2) ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج1، ص30، مرجع سابق.

أَرْسَلَ جَعْفَرَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ أُمِيَّةٍ إِلَى أَبِيهِ يَسْأَلُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ فَأَخْبَرَهُ بِهِ، فَلَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ أَبُو سَلَمَةَ اجْتَمَعَ بِعَمْرٍو
بَعْدَ فَسْمَعِهِ مِنْهُ وَيَقْوِيهِ تَوَثُّرَ دَوَاعِيهِمْ عَلَى الْاجْتِمَاعِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ ابْنَ مَنْدَةَ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ بِإِثْبَاتِ ذِكْرِ
الْعِمَامَةِ فِيهِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ تَقَرُّدِ الْأَوْزَاعِيِّ بِذِكْرِهَا لَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ تَخَطُّتَهُ لِأَنَّهَا تَكُونُ زِيَادَةً مِنْ تَقَّةٍ حَافِظٍ غَيْرِ مُنَافِيَةٍ لِرِوَايَةِ رُفْقَتِهِ،
فَتَقَبَّلَ وَلَا تَكُونُ شَادَّةً، وَلَا مَعْنَى لِيَزِدَ الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةَ بِهَذِهِ التَّغْلِيلَاتِ الْوَاهِيَةِ⁽¹⁾.

فإنه يُجاب عليه بالقول بأن: احتمال وقوع الخطأ من الثقة وارد، سواء كان هذا الثقة برتبة الأوزاعي أو غيره، وقد نصَّ
الأئمة على أنه يضطرب ويخطئ في حديثه عن يحيى بن أبي كثير، لأنه كان قد أضاع كتابه عنه، وهذا ما لم يُشر إليه ابن
حجر في كلامه، فلا خلاف في كون الأوزاعي ثقة في نفسه، ولكن نصَّ الأئمة كما ذكرت على أنه يخطئ فيما يرويه عن يحيى
بن أبي كثير، وهذا مما لا خلاف فيه بينهم، فهم أدري بحاله وأعرفُ بصحيح رواياته من ضعيفها والوقوف عندما نصُّوا عليه
وقرَّروه أولى من إبداء الاحتمالات، والإعراض عنه، فالمعقول في ذلك على ما قالوه وبينوه، وعلى هذا المعنى يُحمل كلام الحافظ
ابن عبد البر في حال الأوزاعي: أنه مرةً يذكر المسح على العمامة في حديثه ومرةً لا يذكره، فإن لم يكن هذا اضطراباً فماذا
يُسمى؟! ثم لا يُفترض في الراوي الثقة العصمة من الخطأ، وخصوصاً إذا خالف عدداً من الرواة الثقات، بحيث يتباعد على مثلهم
احتمال اتفاقهم على الوقوع في الخطأ والنسيان، وعدم حفظ ما حفظه الثقة الفرد.

وبهذا كله أيضاً يرجح قول أبي محمد الأصيلي: أن ذكر العمامة في هذا الحديث خطأ من الأوزاعي، تغليباً لرواية

الجماعة على الواحد.

ثانياً: أوّل بعض العلماء ما وقع في رواية الأوزاعي هذه، ولم يأخذوا بما ذكره فيها من الزيادة التي لم ترد في رواية
الجماعة، فنصّوا على أن أكثر الفقهاء على خلاف ما ورد فيها، ومنهم الخطّابي، فقال في معالم السنن: "وأبى المسح على العمامة
أكثر الفقهاء، وتأولوا الخبر في المسح على العمامة، على معنى أنه كان يقتصر على مسح بعض الرأس، فلا يمسحه كله مقدّمه
ومؤخّره، ولا يبرز عمامته من رأسه ولا ينقضها"⁽²⁾.

ثم ذكر حديث ثوبان: "حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا يحيى بن سعيد، عن ثور، عن راشد بن سعد، عن ثوبان، قال: بعث

رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فأصابهم البرد، فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يمسحوا على
العصائب والتساخين"، وقال في سياق تعليقه عليه: "الأصل أن الله تعالى فرض مسح الرأس، وحديث ثوبان محتمل للتأويل، فلا
يترك الأصل المتين وجوبه بالحديث المحتمل، ومن قاسه على مسح الخفين فقد أبعد، لأن الخفَّ يُشَقُّ نزعاً ونزعاً؛ العمامة لا
يُشَقُّ"⁽³⁾.

ثالثاً: وذهب ابن عبد البر إلى ما هو أبعد من ذلك، فأعلَّ جميع الروايات الواردة في المسح على العمامة، بما في ذلك

حديث عمرو بن أمية، الذي أخرجه البخاري، فقال في الاستنكار: "فُرُوِي عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى
عِمَامَتِهِ مِنْ حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ أُمِيَّةِ الضَّمْرِيِّ، وَحَدِيثِ بِلَالٍ، وَحَدِيثِ الْمُعْبِرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، وَحَدِيثِ أَنَسٍ، وَكُلُّهَا مَعْلُومَةٌ، وَقَدْ خَرَجَ

(1) ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج1، ص308، مرجع سابق.

(2) الخطّابي، معالم السنن، شرح سنن أبي داود، ج1، ص57.

(3) الخطّابي، معالم السنن، شرح سنن أبي داود، ج1، ص57، مرجع سابق.

الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ عِنْدَهُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ أُمِيَّةِ الضَّمْرِيِّ، وَقَدْ ذَكَرْنَا إِسْنَادَهُ وَالْعِلَّةَ فِيهِ بَيَّانٍ وَاضِحٍ فِي كِتَابِ "الْأَجْوِبَةِ الْمَسْتَوْعِبَةِ
عَنِ الْمَسَائِلِ الْمُسْتَعْرَبَةِ مِنْ كِتَابِ الْبُخَارِيِّ" فَمَنْ أَرَادَ الْوُقُوفَ عَلَى ذَلِكَ تَأَمَّلْهُ هُنَاكَ⁽¹⁾.

كما نقل ابن بطّال في شرح صحيح البخاري له، عن ابن أبي خيثمة، أنه ذكر عن يحيى بن معين، أنه قال: "حديث
عمرو بن أمية في المسح على العمامة مرسل"⁽²⁾.

رابعاً: ذكر الكشميري الهندي في كتابه "فيض الباري"، كلاماً نفيساً في سياق رده على ابن حجر في عدم رضاه لما قاله
الأصيلي بأنه أخطأ فيه الأوزاعي، قال: "قلت: والبخاري وإن أخرج حديث المسح على العمامة، إلا أنه لم يُترجم عليه بهذه المسألة،
فدل على ضعف فيه، لأنه تحقّق عندي من عاداته أنّ الحديث إذا كان قوياً عنده، ويكون فيه لفظ يتردّد فيه النظر يخرجه في
كتابه، ولا يُترجم على ذلك اللفظ، ولا يخرّج منه مسألة. فصنّعه هذا في المسح على العمامة يدلّ على تردّد عنده فيه، وإذا تركه
ولم يذهب إليه، والله تعالى أعلم"⁽³⁾.

وما ذهب إليه الكشميري صحيح يشهد له أن البخاري قد ترجم لهذا الباب الذي أورد حديث عمرو بن أمية الضمري، مع
مجموعة أحاديث قبله كلها مقتصرة على ذكر المسح على الخفين تحت مسمى "باب المسح على الخفين" دون ذكر المسح على
العمامة، فلو كان يُحتج بهذا الحديث لأضاف إليه "والعمامة" ولما أحرّ حديث عمرو بن أمية هذا إلى آخر الباب، وهذا كله يُشهر
ما قرّناه.

ونزيد على ذلك بما ورد عن أهل الحديث، أعني بذلك المتقدمين منهم، ومن جُمِلتهم البخاري من عدم قبول زيادة الثقة
على إطلاقها، وذلك بما ورد في كلام الحافظ ابن حجر، حينما قال: "والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي،
ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبو زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم: اعتبار
الترجيح فيما يتعلّق بالزيادة وغيرها، ولا يُعرف عن أحدٍ منهم إطلاق قبول الزيادة"⁽⁴⁾.

(1) ابن عبد البر القرطبي، الاستنكار، ج1، ص211.

(2) ابن بطّال، شرح صحيح البخاري، ج1، ص307.

(3) محمد أنور شاه الهندي، فيض الباري على صحيح البخاري، ج1، ص402.

(2) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ج1، ص83.

الخاتمة :

وتشتمل على أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

وعلى ضوء ما سبق يمكن الخروج بمجموعة من **النتائج**، التي تكشف عن منهج البخاري، في تعامله مع الأحاديث التي أخرجها في صحيحه لبيان علتها، أجملها فيما يلي :

1. بالرغم من أن صحيح البخاري جمع فيه صاحبه الأحاديث الصحيحة، إلا أنه ذكر أحاديث ضعيفة أيضاً، لأجل بيان شدوذها وعلتها، وقد غفل كثير من الدارسين الكشف عن منهج الإمام البخاري في هذا.
2. إن حديث المسح على العمامة الذي رواه البخاري في صحيحه، كان له الأثر الأكبر في اختلاف كثير من العلماء حول القول بتصحّحه أو تضعيفه، كونه ذُكر في أصح كتب الحديث، وذلك لما له من أهمية بين العلماء، وخاصة الفقهاء منهم، حيث يترتب عليه أحكام شرعية عملية.
3. من عادة البخاري أنه لا يُصرح بتضعيف الرواية، بل يشير إلى ذلك إشارة الفاهم العارف بدقائق هذا العلم وبواطنه، كما بيّننا في حديث المسح على العمامة السالف ذكره في الدراسة.
4. ضعف رواية الأوزاعي في المسح على العمامة، التي أخرجها البخاري في صحيحه، فإن الأوزاعي غير مُقدّم في أصحاب يحيى بن أبي كثير كما بيّننا ذلك.
5. علة حديث الأوزاعي في المسح على العمامة، جاءت من قبله هو لا عمّن رواها عنه، فلا اعتبار إذن بكثرة الرواة عنه أو قلتهم.
6. خالف شيبان بن عبد الرحمن النحوي، الأوزاعي في الرواية عن يحيى بن أبي كثير، فلم يذكر المسح على العمامة، وشيبان أضبط وأثبت في الرواية عن يحيى، وقد وافقه ثلاثة آخرون ثقات مقابل الزيادة التي تفرد به الأوزاعي.

المصادر والمراجع:

1. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني (2003 م)، *السنن الكبرى*، تحقيق محمد عبد القادر عطا، (ط3)، بيروت، دار الكتب العلمية .
 - a. ابن حنبل، أحمد بن حنبل، *مسند أحمد*، مسند الصحابي عمرو بن أمية الضمري، حديث 17247.
2. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (1997 م)، *تاريخ بغداد*، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (ط1)، بيروت، دار الكتب العلمية.
3. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (2001م)، *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (ط1)، الرياض، مطبعة سفير.
 - a. ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر، *العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري (1379 هـ)*، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه: محب الدين الخطيب، بيروت، دار المعرفة.
4. الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (1351 هـ)، *معالم السنن*، وهو شرح سنن أبي داود، (ط1)، حلب، المطبعة العلمي.
5. ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، البغدادي، الحنبلي (1987م)، *شرح علل الترمذي*، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، (ط1)، الزرقاء - الأردن، مكتبة المنار .
6. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الرازي ابن أبي حاتم (2006م)، *العلل لابن أبي حاتم*، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، (ط1)، (د . م)، مطابع الحميضي.
7. الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (1403)، *مصنف عبد الرزاق*، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، (ط2)، الهند، المجلس العلمي.
8. ابن شيبه، يعقوب بن شيبه بن الصلت السدوسي بالولاء البصري (1985م)، *مسند عمر بن الخطاب*، المحقق: كمال يوسف الحوت، (ط1)، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية.
9. القرطبي، أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (1994م)، *جامع بيان العلم وفضله*، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، (ط1)، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي.
10. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (2000م)، *الاستنكار*، تحقيق سالم محمد عطا ، محمد علي معوض، (ط1)، بيروت، دار الكتب العلمية .
11. البخاري، محمد بن إسماعيل (1422 هـ)، *صحيح البخاري*، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، حديث 205، ج1، ص52، (وعبدان هو: عبد الله بن عثمان المروزي).
- a. أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، البغدادي، *تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)*، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، (د . ت)، دمشق، دار المأمون للتراث.

12. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (1985م)، سير أعلام النبلاء، مجموعة من المحققين بإشراف

الشيخ شعيب الأرنؤوط، (ط3)، (د.م)، مؤسسة الرسالة .

13. الديوبندي، محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري (2005م)، فيض الباري على صحيح البخاري، تحقيق بدر محمد

عالم الميرتهي، (ط1)، بيروت، دار الكتب العلمية.

قائمة المراجع المرومنة:

1. Al-Dhahabi, Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz (1985 AD) (**in Arabic**), the lives of the nobles, a group of investigators under the supervision of Sheikh Shuaib Al-Arnaout, (third edition), (d.m), Al-Resala Foundation.
2. Ibn Abi Hatem, Abdul Rahman bin Muhammad bin Idris bin Al-Mundhir Al-Tamimi, Al-Razi Ibn Abi Hatim (2006 AD) (**in Arabic**) , Ills by Ibn Abi Hatim, investigation by a team of researchers under the supervision and care of Dr. Saad bin Abdullah Al-Hamid and Dr. Khalid bin Abdul Rahman Al-Jeraisy (I 1, (Dr.), Al-Humaidhi Press.
3. Al-San'ani, Abu Bakr Abdul-Razzaq bin Hammam bin Nafi' Al-Hamiri Al-Yamani Al-San'ani (1403), (**in Arabic**) compiled by Abdul Razzaq, investigated by Habib Al-Rahman Al-Azami, (2nd floor), India, The Scientific Council.
4. Al-Bayhaqi, Ahmed bin Al-Hussein bin Ali bin Musa Al-Khosroujerdi Al-Khorasani (2003 AD), Al-Sunan Al-Kubra, (**in Arabic**) investigated by Muhammad Abdul Qadir Atta, (third edition), Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmia.
5. Ibn Hanbal, Ahmad Ibn Hanbal, Musnad Ahmad, (**in Arabic**) Musnad of the Companion Amr Ibn Umayyah Al-Damari, Hadith 17247.
6. Al-Khatib Al-Baghdadi, Abu Bakr Ahmed bin Ali bin Thabit bin Ahmed bin Mahdi (1997 AD) (**in Arabic**), the history of Baghdad, study and investigation: Mustafa Abdel Qader Atta, (I), Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmia.
7. Ibn Hajar, Ahmed bin Ali bin Muhammad bin Ahmed bin Hajar Al-Asqalani (2001 AD) (**in Arabic**), Excursion to Clarify the Elite of Thought in the Term People of Athar, Investigator: Abdullah bin Dhaif Allah Al-Rahili, (1st Edition), Riyadh, Safir Press.
8. Ibn Hajar, Ahmad bin Ali bin Hajar, Al-Asqalani, Fath Al-Bari Sharh Sahih Al-Bukhari (1379 AH) (**in Arabic**), his books, chapters and hadiths number: Muhammad Fouad Abdel-Baqi, directed and corrected by: Moheb Al-Din Al-Khatib, Beirut, Dar Al-Maarifa.
9. Al-Khattabi, Hamad bin Muhammad bin Ibrahim bin Al-Khattab Al-Basti (1351 AH) (**in Arabic**), the parameters of the Sunan, which is the explanation of Sunan Abi Dawood, (1st ed.), Aleppo, Al-Alami Press.
10. Ibn Shaybah, Jacob Bin Shaybah Bin Al Salt Al-Sadosi with Al-Basri Loyalty (1985 AD) (**in Arabic**), Musnad Omar Bin Al-Khattab, Investigator: Kamal Youssef Al-Hout, (1st Edition), Beirut, Cultural Books Foundation.
11. Al-Deobandi, Muhammad Anwar Shah bin Moazzam Shah Al-Kashmiri (2005 AD), (**in Arabic**), Fayd Al-Bari on Sahih Al-Bukhari, investigated by Badr Muhammad Alem Al-Mirthy, (1st ed.), Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
12. Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail (1422 AH), (**in Arabic**) Sahih al-Bukhari, Book of Purification, Chapter wiping over the socks, Hadith 205, Part 1, p. 52, (And Abdan is: Abdullah bin Othman Al-Marwazi).

13. Ibn Majah Abu Abdullah Muhammad bin Yazid Al-Qazwini (2009 AD), **(in Arabic)**, Sunan Ibn Majah, investigated by Shuaib Al-Arnaout and others, (1st Edition), (L.L.), Dar Al-Resalah Al-Ilmia.
14. Abu Zakaria Yahya bin Ma'in bin Awn bin Ziyad bin Bastam, Al-Baghdadi, History of Ibn Ma'in **(in Arabic)** (Othman Al-Darami's narration), investigation: Dr. Ahmed Muhammad Nour Seif, (Dr. T.), Damascus, Dar Al-Mamoun Heritage.
15. Al-Qurtubi, Abu Omar, Yusuf bin Abdullah bin Muhammad bin Abdul-Barr Al-Nimri Al-Qurtubi (1994 AD) **(in Arabic)**, the collector of the statement of knowledge and its virtue, investigation: Abi Al-Ashbal Al-Zuhairi, (1st edition), Saudi Arabia, Dar Ibn Al-Jawzi.
16. Ibn Abd al-Bar, Abu Omar Youssef ibn Abdullah ibn Muhammad ibn Abd al-Bar al-Qurtubi (2000 AD), **(in Arabic)** Remembrance, investigated by Salem Muhammad Atta, Muhammad Ali Muawad, (1st Edition), Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.
17. Ibn Rajab, Zain al-Din Abd al-Rahman ibn Ahmad ibn Rajab ibn al-Hassan, al-Baghdadi, al-Hanbali (1987 AD), **(in Arabic)**, explaining the ills of al-Tirmidhi, investigated by: Dr. Hammam Abd al-Rahim Saeed, (I), Zarqa - Jordan, Al-Manar Library.